

Distr.: General
30 January 2018

Arabic
Original: English



جمعية الأمم المتحدة
للبيئة التابعة لبرنامج
الأمم المتحدة للبيئة



جمعية الأمم المتحدة للبيئة التابعة
لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة
الدورة الثالثة

نيروبي، ٤-٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧

القرار ٤/٣ - البيئة والصحة

إن جمعية الأمم المتحدة للبيئة،

إذ تشير إلى قرار الجمعية العامة ١/٧٠ المؤرخ ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، المعنون "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠"، الذي اعتمدت بموجبه الوثيقة الختامية لمؤتمر قمة الأمم المتحدة لاعتماد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥،

وإذ تشير أيضاً إلى إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية، وإعلان جوهانسبرغ بشأن التنمية المستدامة، وخطة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، والوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المعنونة "المستقبل الذي نصبو إليه"،

وإذ تشير كذلك إلى تقرير المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة المقدم إلى الدورة الثانية لجمعية الأمم المتحدة للبيئة والمعنون "بيئة سليمة، أناس أصحاء"^(١)،

وإذ ترحب ببدء نفاذ اتفاقية ميناماتا بشأن الزئبق في ١٦ آب/أغسطس ٢٠١٧،

وإذ تعترف بعمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة من أجل تعزيز الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات، الأمر الذي يسهم في منع التلوث،

وإذ تلاحظ مع التقدير الدور الذي تضطلع به اتفاقية بازل بشأن التحكم في نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود، واتفاقية روتردام المتعلقة بتطبيق إجراء الموافقة المسبقة عن علم على مواد كيميائية ومبيدات آفات معينة خطيرة متداولة في التجارة الدولية، واتفاقية استكهولم بشأن الملوثات العضوية الثابتة، واتفاقية ميناماتا بشأن الزئبق، والنهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية، في دعم جهود منع التلوث وحماية البيئة والصحة،

(١) UNEP/EA.2/INF/5.

وإذ ترحب بالعمل الذي تقوم به منظمة الصحة العالمية بشأن القضايا البيئية والصحية، مثل تلوث الهواء والمواد الكيميائية والنفايات، بما فيها المعادن الثقيلة، ومقاومة مضادات الميكروبات، وإذ تقدّر قرارات جمعية الصحة العالمية ذات الصلة بالبيئة والصحة،

وإذ ترحب كذلك بالمقرر ٦/١٣ الصادر عن اتفاقية التنوع البيولوجي بشأن التنوع البيولوجي وصحة الإنسان،

وإذ تدرك الأعمال الأساسية التي تقوم بها المنابر والمبادرات التعاونية لحماية الصحة والبيئة،

وإذ ترحب بعمل المنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية في تقييم صحة التنوع البيولوجي في العالم من خلال التقييمات المواضيعية والإقليمية والعالمية،

وإذ تعرب عن قلقها العميق إزاء أعباء الأمراض الناجمة عن المخاطر البيئية، التي تتسبب، وفقاً للتقديرات الصادرة مؤخراً عن منظمة الصحة العالمية^(٢)، في ما نسبته ٢٣ في المائة من مجموع الوفيات على الصعيد العالمي، وإزاء ما يترتب على ذلك من تكاليف يتكبدها المجتمع،

وإذ تُبرز استنتاجات تقرير عام ٢٠١٧ الصادر عن لجنة لانست المعنية بالتلوث والصحة التي تشير إلى التهوين من الآثار الصحية للتلوث في الحسابات القائمة للعبء العالمي للأمراض، وإلى أن التلوث، الذي كان مسؤولاً عن حوالي ٩ ملايين حالة وفاة مبكرة في عام ٢٠١٥، هو السبب البيئي الأهم الوحيد للأمراض والوفيات المبكرة في العالم، ويسبب خسائر في مجال الرعاية قدرها ٦,٢ في المائة من الناتج الاقتصادي العالمي؛ وإذ يساورها القلق من أن الوفيات الناتجة عن تلوث الهواء المحيط والتربة، بما في ذلك التلوث بالمواد الكيميائية، آخذة في الازدياد،

وإذ تسلّم بأهمية الدور الذي تضطلع به العمليات الإقليمية للصحة والبيئة، بما فيها المنتدى الإقليمي لآسيا ومنطقة المحيط الهادئ المعني بالصحة والبيئة، والعملية الأوروبية للبيئة والصحة، والدورتان الأولى والثانية للمؤتمر المشترك بين الوزارات المعني بالصحة والبيئة في أفريقيا، والدورات المشتركة للمجالس الوزارية العربية المعنية بالبيئة والصحة، ومنتدى وزراء البيئة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، في المساهمة في اتخاذ الإجراءات في مجال السياسات على الصعيدين الإقليمي والوطني، وتعزيز الإدارة البيئية في المجالات المشتركة بين البيئة والصحة،

١- تؤكد الروابط المتينة بين البيئة والصحة، بما في ذلك التفاوت في المجال الصحي، وأهمية التصدي لها بصورة مشتركة، عن طريق تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠؛

٢- تؤكد مجدداً أهمية تطبيق النهج التحوطني على النحو المبين في المبدأ ١٥ من إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية، وكذلك دعم وتيسير التبادل المنتظم للأدلة والمعارف العلمية؛

٣- ترحب بتزايد الاعتراف بالتعرض للتلوث كأحد عوامل الخطر الأساسية التي تسهم في الوفيات المبكرة الناجمة عن الأمراض غير المعدية، والتي تمثل الآن سبباً من كل عشر وفيات في العالم^(٣)، وإذ تشير إلى الاعتراف بهذه الأمور في تقرير منظمة الصحة العالمية "خريطة طريق مونتفيدو للفترة ٢٠١٨-٢٠٣٠ بشأن

(٢) Preventing disease through healthy environments: a global assessment of the burden of disease from environmental risks، تقرير صادر عن منظمة الصحة العالمية ٢٠١٦، الصفحة ٨٦.

(٣) "صحيفة وقائع الأمراض غير المعدية"، منظمة الصحة العالمية، استُكملت في حزيران/يونيه ٢٠١٧، ويمكن الاطلاع عليها على الرابط <http://www.who.int/mediacentre/factsheets/fs355/en/>.

الأمراض غير المعدية بوصفها أولوية من أولويات التنمية المستدامة“، وفي قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي E/RES/2017/8، وتقرير منظمة الصحة العالمية المعنون ”الوقاية من الأمراض غير المعدية عن طريق الحد من عوامل الخطر البيئي“؛

٤- تشير إلى خطة العمل العالمية لمنظمة الصحة العالمية للوقاية من الأمراض غير المعدية ومكافحتها للفترة ٢٠١٣-٢٠٢٠، التي تركز أساساً على عوامل الخطر السلوكية، وتقر بدور المخاطر البيئية والمهنية بوصفها عوامل خطر يمكن التحكم فيها بخصوص الأمراض غير المعدية، الأمر الذي يؤكد الحاجة إلى تعزيز الاتصالات بين قطاع الصحة العامة وجماعات الممارسين في مجال البيئة بشأن النهج الشاملة للتصدي للأمراض غير المعدية؛

٥- تشدد على الفوائد الصحية لمعالجة التحديات البيئية العالمية من قبيل تلوث الهواء والبحر والماء والتربة، والتعرض للمواد الكيميائية، وإدارة النفايات، وتغير المناخ، وفقدان التنوع البيولوجي، والعلاقات فيما بينها، وأهمية النهج الشاملة والوقائية للصحة والرفاه، بما فيها تعميم مراعاة المنظور الجنساني، وحفظ التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام، والنهج القائمة على النظام الإيكولوجي في جميع المراحل؛

٦- تطلب إلى المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة أن يواصل العمل، حسب الاقتضاء، مع العمليات الحكومية الدولية الإقليمية المعنية بالصحة والبيئة، ومنظمة الصحة العالمية، والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، والمنظمة العالمية لصحة الحيوان، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، والبرنامج المشترك بين المنظمات للإدارة السليمة للمواد الكيميائية، وغيرها من المنظمات ذات الصلة، فضلاً عن أمانات اتفاقيات المواد الكيميائية والنفايات، والنهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية، واتفاقيات ريو المتعلقة بالصلة بين البيئة والصحة، من أجل تفادي الازدواجية وتعزيز الفعالية؛

٧- تطلب كذلك إلى المدير التنفيذي، بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية وكيانات الأمم المتحدة ذات الصلة، والجهات صاحبة المصلحة، بما فيها كيانات القطاع الخاص، رهنأ بتوافر الموارد، أن يواصل الجهود الجارية لمساعدة البلدان، بناء على طلبها، على وضع سياسات وتدابير متكاملة في مجالي البيئة والصحة، وتطوير أساليب وأدوات ومبادئ توجيهية لتعزيز التقييمات المتكاملة للمخاطر البيئية والصحية، استناداً إلى العمل الجاري في هذا الصدد؛

٨- تشجع الدول الأعضاء والجهات صاحبة المصلحة على المشاركة، حسب الاقتضاء، في جهود العمليات الإقليمية الحكومية الدولية الجارية بشأن الصحة والبيئة فيما يخص معالجة الصلة بين البيئة والصحة، سعياً للاضطلاع بدور ريادي في إنجاز أهداف التنمية المستدامة؛

أولاً

المواد الكيميائية والنفايات

٩- تحث الدول الأعضاء على تكثيف جهودها الرامية إلى تحقيق هدف الإدارة السليمة بيئياً للمواد الكيميائية والنفايات طوال دورة حياتها بحلول عام ٢٠٢٠، وهو هدف من أهداف التنمية المستدامة، باعتبار ذلك مسألة شاملة لعدة قطاعات، من أجل تحقيق التنمية المستدامة وحماية صحة البشر والبيئة، مع التشديد على أهمية النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية والتوجه والتوجيهات العامة في تحقيق هدف عام ٢٠٢٠ المتمثل في الإدارة السليمة للمواد الكيميائية، مع مراعاة القدرات الوطنية، وتحث الدول الأعضاء على المشاركة

بنشاط في عملية ما بين الدورات للنظر في النهج الاستراتيجي والإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات بعد عام ٢٠٢٠؛

١٠ - تشدد على تفادي المخاطر التي تشكلها المواد الكيميائية الضارة في المنتجات والمواد، وتخفيف تلك المخاطر لأدنى درجة ممكنة، من أهمية لصحة البشر والبيئة، بما في ذلك التنوع البيولوجي، وكفالة الاستخدام المأمون للمواد الكيميائية طوال دورة حياتها، بما في ذلك إعادة استخدامها بطرق سليمة بيئياً وإعادة تدويرها وغير ذلك من أساليب استعادتها أو التخلص منها؛

١١ - تشجع الحكومات والجهات الفاعلة ذات الصلة التي لم تقم بعد، في ضوء ظروفها الوطنية، بوضع واعتماد وتنفيذ تدابير فعالة، على القيام بذلك، وكذلك، حسب الاقتضاء، الاضطلاع بوضع تشريعات أو أنظمة وطنية تهدف إلى التخفيف لأدنى درجة ممكنة من مخاطر المواد الكيميائية، بما فيها المعادن الثقيلة ومسببات اختلال الغدد الصماء ومبيدات الآفات، ولا سيما مخاطرها على النساء الحوامل والرضع والأطفال؛

١٢ - تحث الأطراف في اتفاقية بازل واتفاقية روتردام واتفاقية استكهولم واتفاقية ميناماتا على تنفيذ هذه الاتفاقيات، وتدعو الدول غير الأطراف إلى النظر في الانضمام إليها؛

١٣ - تدعو الدول الأعضاء إلى إذكاء الوعي بالمخاطر التي تتهدد صحة الإنسان والحيوان وسلامة البيئة من جراء إساءة استخدام الأسمدة ومبيدات الآفات وإلى تعزيز التدابير الرامية إلى معالجتها؛

١٤ - تدعو الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية والأوساط الأكاديمية إلى مواصلة وضع وتنفيذ استراتيجيات للاتصال بشأن المخاطر الناجمة عن المنتجات الكيميائية والنفايات، وكذلك إلى تشجيع وتيسير الحصول على المعلومات المتعلقة بتلك المخاطر؛

١٥ - تشير إلى المسؤولية المشتركة بين المنتجين والمستخدمين في المراحل التالية على امتداد سلسلة القيمة، وتشجع جميع الجهات الفاعلة المعنية على تنفيذ الإدارة السليمة للمواد الكيميائية طوال دورات هذه المواد، بوسائل منها وضع مستويات أعلى للمعايير والالتزامات الطوعية، وتعزيز الجهود المبذولة، على سبيل المثال في إطار برنامج الرعاية المسؤولة، والاستراتيجية العالمية للمنتجات وغيرها من الاستراتيجيات والبرامج ذات الصلة، وفقاً للنهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية وتوجهه العام وتوجيهاته؛

١٦ - تطلب إلى المدير التنفيذي أن يقدم تقريراً عن البيئة والآثار الصحية لمبيدات الآفات والأسمدة وسبل التخفيف منها، نظراً لعدم وجود بيانات في هذا الصدد، بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة وغيرها من المنظمات ذات الصلة بحلول الدورة الخامسة لجمعية الأمم المتحدة للبيئة؛

١٧ - تلاحظ أن الآثار الطويلة الأجل التي تترتب على صحة البشر وسلامة البيئة من استخدام مبيدات الآفات، وبخاصة إذا كانت مقاومة للتحلل أو متراكمة بيولوجياً، لا تزال غير معروفة بشكل جيد؛ ولذلك تطلب إلى المدير التنفيذي أن يقوم، رهناً بتوافر الموارد، وبالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ومنظمة الصحة العالمية، بتشجيع المؤسسات البحثية التي تجري الدراسات في تلك المجالات، بما في ذلك المؤسسات الوطنية، على أن تتقاسم على نطاق واسع نتائج الدراسات الوبائية الخاضعة لاستعراض الأقران وغيرها من الدراسات ذات الصلة، بما في ذلك الرصد والتقييم البيئيين؛

ثانياً

المناخ

١٨- تدرك المخاطر الكبيرة التي يشكلها تغير المناخ على الصحة، وترحب بالجهود المبذولة للتصدي لتغير المناخ، بما في ذلك في إطار اتفاق باريس المعتمد بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، بوصفها مساهمات أساسية لتحسين الصحة؛

١٩- تسلّم أيضاً بالازدياد المحتمل لمخاطر الأمراض التي تحملها النواقل بسبب تغير المناخ، مشيرة إلى ازدياد المخاطر الموثق لبعض الأمراض التي تحملها النواقل وانخفاض التيقن العلمي المرتبط بمخاطر الأمراض الأخرى المحمولة بالنواقل، وبضرورة اتباع نهج وقائي وتعاون متكامل بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الصحة العالمية في هذا الصدد؛

٢٠- تلاحظ الإعلان الوزاري بشأن "الصحة والبيئة وتغير المناخ" الذي صدر في الدورة الثانية والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ التي عقدت في مراكش، المغرب، وتدعو الدول الأعضاء إلى النظر أيضاً في متابعة المسائل التي يتناولها الإعلان، في جملة محافل منها الاجتماع المقبل لجمعية الصحة العالمية؛

٢١- تطلب إلى المدير التنفيذي أن يقدم التقارير بانتظام إلى لجنة الممثلين الدائمين بشأن المشاورات الجارية بين منظمة الصحة العالمية، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية، وأمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، فيما يتعلق بالأنشطة المشتركة التي تنفذها في مجالات تغير المناخ والبيئة والصحة، بما يشمل مسألة إعداد خطة مشتركة؛

٢٢- تطلب أيضاً إلى المدير التنفيذي، ورهنأ بتوافر الموارد، أن يقيّم الفوائد الصحية المشتركة الناجمة عن مشاريع البرنامج الحالية المتعلقة بتغير المناخ، ولا سيما بالنسبة للفئات الضعيفة، وأن يقدم تقريراً عن نتائج هذا العمل إلى لجنة الممثلين الدائمين؛

ثالثاً

التنوع البيولوجي

٢٣- تسلّم بأن فقدان التنوع البيولوجي يشكل عاملاً لمضاعفة المخاطر الصحية، وتشمل عواقبه تفاقم التحديات البيئية، وتشدد بالإضافة إلى ذلك على الفوائد التي تعود على الصحة والرفاه نتيجة لحماية واستعادة التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية وخدماتها؛

٢٤- تسلّم أيضاً بالترابط بين الصحة البشرية والحيوانية والنباتية وصحة النظم الإيكولوجية؛ وتشدد في هذا الصدد على قيمة نهج "توحيد الأداء في مجال الصحة" وهو نهج متكامل يشجع التعاون بين قطاعات الحفاظ على البيئة والقطاعات المعنية بصحة البشر والحيوان والنبات؛

٢٥- تشجع الدول الأعضاء وتدعو المنظمات المعنية لإدماج الحفاظ والاستخدام المستدام للتنوع البيولوجي من أجل تعزيز قدرة النظم الإيكولوجية على الصمود، بوسائل منها اتخاذ الإجراءات الرامية إلى وقف فقدان التنوع البيولوجي، وتعزيز التنسيق بين السياسات والإجراءات الرامية إلى تحسين حفظ التنوع البيولوجي

والأمن الغذائي والصحة البشرية باعتبار ذلك ضماناً مهماً لصحة ورفاه البشر في الحاضر والمستقبل مع التركيز على القطاعات المعنية؛

٢٦- تطلب إلى المدير التنفيذي أن يدرج عوامل الصحة البشرية في مشاريع البرنامج المتعلقة بعمليات التقييم والمحاسبة للنظم الإيكولوجية، وأن يقيّم، رهنأ بتوافر الموارد، الفوائد الصحية المشتركة لمشاريع البرنامج الحالية المتعلقة بالتنوع البيولوجي وأن يقدم تقريراً عن نتائج ذلك العمل إلى لجنة الممثلين الدائمين؛

٢٧- تشجع الدول الأعضاء على تيسير الحوار بين الوكالات المسؤولة عن التنوع البيولوجي وتلك المسؤولة عن الصحة وغير ذلك من القطاعات على كافة مستويات الحكومة، من أجل النظر في الصلات ذات الأهمية التي تربط بين التنوع البيولوجي والصحة عند وضع وتحديث البرامج والسياسات والاستراتيجيات والخطط الوطنية ذات الصلة، وفي التقييمات البيئية والصحية المختلفة من أجل تعزيز قدرات الرصد وجمع البيانات على الصعيد الوطني، ولتطوير البرامج المتعددة التخصصات للتعليم والتدريب وبناء القدرات والأبحاث؛

٢٨- تشجع أيضاً الدول الأعضاء والمدير التنفيذي، بالتعاون مع جميع الجهات صاحبة المصلحة المعنية، على إذكاء الوعي بالآثار الضارة للملوثات الكيميائية على الحياة البرية، بما في ذلك المخاطر المرتبطة باستخدام وآثار المواد الكيميائية الزراعية والأدوية الحيوانية، فضلاً عن المخاطر على البيئة من الذخيرة المحتوية على الرصاص، وتشجيع إجراء البحوث المتعلقة ببدائل هذه المواد الكيميائية والعقاقير السامة للحياة البرية، وكذلك اختبارات سلامتها؛

رابعاً

مقاومة مضادات الميكروبات

٢٩- تسلّم بأن مقاومة مضادات الميكروبات تشكل تهديداً وتحدياً راهناً ومتزايداً للصحة العالمية وللأمن الغذائي والتنمية المستدامة في جميع البلدان؛

٣٠- ترحب بالاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن مقاومة مضادات الميكروبات، الذي عقد في أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، وأدركت الوعي بمسألة مقاومة مضادات الميكروبات على أعلى المستويات السياسية، وأكد على خطة العمل العالمية لمنظمة الصحة العالمية بشأن مقاومة مضادات الميكروبات، وهي خطة أعدت بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة والمنظمة العالمية لصحة الحيوان، واعتمدت في الاجتماع الثامن والستين لجمعية الصحة العالمية الذي عقد في أيار/مايو ٢٠١٥ بوصفها مخططاً للعمل؛ وترحب كذلك بالجهود والاستثمارات المبذولة من منظمة الصحة العالمية، وغيرها من كيانات الأمم المتحدة والدول الأعضاء، بما في ذلك وضع خطط العمل الوطنية وفقاً للأهداف الاستراتيجية الشاملة الخمسة لخطة العمل العالمية لمنظمة الصحة العالمية، ومشاركة برنامج الأمم المتحدة للبيئة في فريق التنسيق المشترك بين الوكالات التابعة للأمم المتحدة والمعني بمقاومة مضادات الميكروبات؛

٣١- تشدد على ضرورة تعميق فهم دور التلوث البيئي في تطور مقاومة مضادات الميكروبات، والتوفر والاستخدام المحدود للرصد البيئي لمضادات الميكروبات البشرية المنشأ ولأدوات هذا الرصد، والفهم المحدود للآثار الطويلة الأمد لمضادات الميكروبات في البيئة وعلى صحة البشر والحيوانات والنباتات وسلامة النظم الإيكولوجية؛

٣٢- تلاحظ الترابط بين صحة الإنسان والحيوان والنبات وسلامة البيئة، وأن معالجة تطور وانتشار مقاومة مضادات الميكروبات تتطلب بالفعل نهجاً كلياً ومتعدد القطاعات؛

٣٣- تطلب إلى المدير التنفيذي أن يعمل بالتعاون الوثيق مع منظمة الصحة العالمية، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، والمنظمة العالمية لصحة الحيوان وغيرها من الجهات المعنية من المنظمات والأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص والمجتمع المدني من أجل دعم الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء لتحديد وتوصيف المخاطر التي تهدد الصحة البشرية والحيوانية، استناداً إلى نهج "توحيد الأداء في مجال الصحة"، وتمشياً مع خطة العمل العالمية لمنظمة الصحة العالمية بشأن مقاومة مضادات الميكروبات، وكذلك المخاطر التي تهدد التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية، والناجمة عن المقاومة البشرية المنشأ لمضادات الميكروبات في البيئة؛

٣٤- تطلب أيضاً إلى المدير التنفيذي، بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، والمنظمة العالمية لصحة الحيوان، والبرنامج المشترك بين المنظمات للإدارة السليمة للمواد الكيميائية، والنهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية، وفريق التنسيق المشترك بين الوكالات المعني بمقاومة مضادات الميكروبات، ورهنماً بتوافر الموارد، أن يعد بحلول الدورة الخامسة لجمعية الأمم المتحدة للبيئة، تقريراً عن الآثار البيئية لمقاومة مضادات الميكروبات وأسباب تطور وانتشار هذه المقاومة في البيئة، بما في ذلك الثغرات التي تعترى فهم هذه الآثار والأسباب؛

٣٥- تشجع الدول الأعضاء على أن تنظر، في إطار عملية وضع السياسات البيئية القائمة على الأدلة، في وضع التدابير، على النحو الملائم وطنياً، من أجل الإدارة الفعالة للنفايات والمياه المستعملة للتقليل إلى أدنى حد ممكن من مساهمتها في مقاومة مضادات الميكروبات عن طريق التلوث البيئي، ويشمل ذلك التدابير المطبقة على البلديات والقطاع الزراعي ومرافق الرعاية الصحية ومصنعي المضادات الحيوية وعلى نفايات المنظفات المنزلية والمعادن الثقيلة؛

خامساً

الاستهلاك والإنتاج المستدامان

٣٦- تشدد على أن الاستهلاك والإنتاج المستدامين، والكفاءة في استخدام الموارد، ونهج دورة الحياة، والتمويل المستدام، والنهج الشاملة الأخرى، بما في ذلك النهج التي تؤيدها حكومات مختلفة مثل الاقتصاد الدائري، والإدارة المستدامة للمواد، والتخفيض وإعادة الاستخدام وإعادة التدوير، توفر حلولاً وقائية رئيسية على نطاق المنظومة للتصدي للتلوث وبالتالي تحسين الصحة والبيئة على نحو متآزر؛

٣٧- ترحب بالتقرير الصادر عن الفريق الدولي المعني بالموارد المعنون "تقييم استخدام الموارد: نهج نُظمي في كفاءة استخدام الموارد والحد من التلوث"؛ وتؤكد على أن الآثار البيئية، بما في ذلك التلوث، لا يمكن التخفيف من حدتها بشكل فعال بالتركيز حصراً على تخفيض الانبعاثات، وتدعو إلى وضع استراتيجيات لتعزيز الفعالية في استخدام الموارد طوال دورة حياة المنتجات؛ وترحب كذلك بالعمل الذي يقوم به الفريق الدولي المعني بالموارد عن حالة واتجاهات استخدام الموارد الطبيعية وإدارتها وروابطها مع التلوث وغيره من الآثار البيئية، وكذلك عن تحديد الخيارات المتاحة لتعزيز الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية، وتشجع الفريق الدولي المعني بالموارد على إتاحة التقارير للنظر فيها، حسب الاقتضاء، في دورات جمعية الأمم المتحدة للبيئة؛

٣٨- توصي بإدراج مؤشر رصد شامل بشأن الآثار المترتبة على الصحة والرفاه ضمن مؤشرات النجاح التي ينطوي عليها إطار العمل العشري للبرامج المتعلقة بأمط الاستهلاك والإنتاج المستدامة؛

٣٩- تطلب إلى المدير التنفيذي، بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية وغيرها من كيانات الأمم المتحدة، أن يحدد فرص أنماط العيش المستدامة وأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة ويشجع تطوير مثل هذه الأنماط التي من شأنها أن تعود بالفائدة على البيئة والصحة البشرية، وذلك من خلال جملة أمور منها تعزيز حملات الصحة العامة؛

٤٠- تشدد على أهمية التثقيف والتعلم مدى الحياة والتوعية العامة، لا سيما عن طريق التدابير الرامية إلى توفير المعلومات المتعلقة باستدامة المنتجات من أجل التشديد على المسؤولية المشتركة لجميع أصحاب المصلحة بما في ذلك الصناعة وإتاحة الخيارات المستنيرة للمستهلكين، وتلاحظ في هذا الصدد المبادئ التوجيهية التي نشرت مؤخراً لتوفير المعلومات المتعلقة باستدامة المنتجات؛ وتدعو الدول الأعضاء إلى تعزيز الجهود المبذولة في مجالات التثقيف، وتلك المبذولة مع القطاع الخاص حسب الاقتضاء، في مجال التدريب والتوعية العامة وإشراك الجمهور وإطلاعه على المعلومات، وإلى التعاون فيما يتعلق بالروابط بين الصحة والبيئة؛

٤١- تطلب إلى المدير التنفيذي أن يقدم تقريراً إلى جمعية الأمم المتحدة للبيئة في دورتها الرابعة عن تنفيذ هذا القرار.